الإصلاح الزراعى القروى *

وظيفة الغرف الزراعية فى مصر

بالغرف الزراعية أم بالوحدات الزراعية نبدأ الإصلاح ؟

للدكتور توفيق أحمد

مدير قسم الصلات الزراعية الأجنبية بوزارة الزراعة

أثبتت المشاهدات على مر الزمان وبرهنت الحوادث أيضاً على أن علة العلل لدى الفلاح المصرى هى فقره وقصور موارده دون الوفاء بحاجاته الضرورية من مأكل وملبس وعناية صحية وتعليم ، ولذلك كان ما يشغل بال المهتمين بالشئون العامة هو محاربة الأعداء الثلاثة : الفقر والجهل والمرض ، ولم تدخر الحكومة وسعاً أو تضن بمال فى هذا السبيل ، وبذلت الجهود العلمية والفنية والتطبيقية فى علاج هذا الثالوث الخطر لدى الفلاح بالعمل على زيادة دخله وإنماء ثروته ، إذ أن هذا هو الأساس الذى ترتكز عليه باقى عوامل الإصلاح فى سياسة زراعية قوامها الواقع الملموس وعدتها الاستقرار والتنفيذ المتصل .

إن السياسة الزراعية لبلد زراعى كمصر تقضى بأن يكون لها دستور زراعى لا يغير ولا يتغير إلا للضرورة القصوى التى تعدّها قوانين صحيحة الوضع سليمة الأغراض معينة الأهداف فى دائرة هذا الدستور الزراعى ، متجانسة متناسقة تهدف فى مفرداتها ومجموعها إلى تنظيم الإنتاج الزراعى عامة وتوجيه الاقتصاد الزراعى خاصة الوجهة التى عينها بالذات هذا الدستور الزراعى والذى بدونه تكون التوجيهات مهما اختلفت أسسها ارتجالية .

---

* بحث القى فى المؤتمر الاقتصادى الزراعى الأول الذى انعقدت جلساته بالقاهرة من ٢٤ — ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ بدار جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

فالحكومات قبل أن تعرض على البرلمان مشروع قانون سواء أكان هذا القانون زراعياً بحتاً أم متصلا بالزراعة فى ناحية معينة تأخذ بمقترحات وانتقادات جمهور المزارعين كما تستعين بملاحظاتهم حتى بعد إقرار القانون لتتعرف خير الطرق العملية لتطبيق هذا القانون وتنفيذه على الوجه الأكمل ، إذ أن جمهور المزارعين هم الفئة التى يلحقها النفع أو الضرر - إن وجد - بشكل مباشر، فإذا لم تهيأ لهم الفرص النظامية لبسط ملاحظاتهم وأمانيهم إزاء التشريعات الزراعية بوساطة هيئات فنية تمثلهم وتنطق بلسانهم وتوحد طلباتهم وتجمع شتاتهم المتناثر فى المحيط الزراعى ، فلن تتمكن الحكومة من تعرف آراء الملايين التى تعتبر العمود الفقرى لثروة البلد الزراعى .

كان من المتعين وقد بدأنا هذا البحث أن نتقيد فيه بتسلسل التاريخ التشريعى لكل منهما ، فقد صدر قانون الإصلاح الزراعى القروى الذى يشمل الوحدات الزراعية فى عام ١٩٤٦ ، أما مشروع قانون الغرف الزراعية الذى تم وضعه فى عام ١٩٣٩ فلم ير النور بعد . ولكن تسلسل التاريخ البحثى يقضى بالبدء فى عرض الغرف الزراعية أولا ، ثم الوحدات الزراعية بعد ذلك لما بينهما من علاقة التبعية فى أغراضهما ومراميهما والقصد السامى منهما .

الغرض من تنظيم التوجيه الزراعى :

اختلفت الدول فى وسيلة هذا التنظيم باختلاف تكوينها الدستورى ونظمها التشريعية والإدارية من ناحية ، وتطورات تكوينها الزراعى من الناحية الأخرى ، فنجد أن الدول ذات الكيان القديم والتى تطورت نظمها السياسية من الحكومة الفردية إلى الحكومة الدستورية ، والتى بدأت دورتها الزراعية مع تطوراتها التاريخية ومع تقدم الاثنتين متلازمتين متلاحقتين ، اتخذت طريقها فى رفع مستواها التشريعى ، أى أنها تطورت تدريجياً فى إشراك الفرد فى شئون زراعة الجماعة ، فكانت أولى درجات هذا الإشراك الفردى « الغرف الزراعية » .

المبادىء العامة :

ان المبادىء العامة التى دعت اليها الدول الزراعية ذات المدنيات القديمة كبولاندا وألمانيا ويوغوسلافيا والنمسا والمجر وفرنسا ، يمكن حصرها فيما يلى :

١ — تمثيل مصالح المزارعين والدفاع عنها .

٢ — اتخاذ جميع الوسائل المادية لتشجيع الزراعة .

٣ — تنفيذ كل ما يتعلق بالقوانين الزراعية .

٤ — معاونة الحكومات فى جميع المسائل المتعلقة بالزراعة .

٥ — إبداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات والاتفاقات التجارية والجمركية التى لها علاقة بالزراعة .

الأغـــراض :

من بين الأغراض التى توختها هذه الدول فى انشاء الغرف الزراعية :

١ — إنشاء ورعاية وإدارة أو المساعدة فى المؤسسات والمنشئات التى ترمى إلى النهوض بجميع فروع الزراعة ، والمنشآت الخاصة لتعليم المشتركين فى الغرف وصغار المزارعين .

٢ — عمل تحقيقات زراعية يقصد بها تعرف أحوال الزراع وبحث الشئون الزراعية خاصة والاقتصادية عامة .

٣ — إيفاد الممثلين وتقديم التقارير للسلطات الرسمية لحماية المصالح الزراعية والاقتصادية بوجه عام .

٤ — التعاون مع الغرف الاقتصادية ومثيلاتها من مؤسسات الدولة وتحسين الاقتصاد الأهلى .

٥ — جمع معلومات كافية عن حالة السوق وتتبع تقلبـــات الأسعار المحلية والإحاطة بالحالة الاقتصادية والزراعية الداخلية والخارجية ، ومد الزارع بما يلزم من هذه البيانات .

٦ — منح شهادات بناء على طلب الحكومة أو الهيئات أوالأفراد عن الصفات الأساسية ، كالجنس والنوع ، لجميع المواد الزراعية .

٧ — المساهمة فى البحوث التى ترمى إلى الوقوف على الأحوال الزراعية ، ويتم ذلك بجمع تقارير دقيقة عن حال جميع المزارع والمشروعات والمؤسسات الزراعية ،

كما تعنى الغرفة إلى جانب هذا عناية كافية بطلب معلومات وإيضاحات وافية من مختلف الهيئات التعاونية الزراعية والجمعيات الزراعية عن نواحى النشاط فى كل منها، وعما يلزمها من مطالب فى دائرة أعمالها . وزيادة على ما تقدم تقوم الغرفة بطبع ونشر الكتب الزراعية والبحوث وآراء الغرف بشأنها ، وكذلك تقوم بطبع ونشر التقارير التى تدل على مدى نشاط تلك الجمعيات وهذه المشروعات الزراعية .

٨ — المعاونة فى إعداد وتقديم البيانات الاحصائية .

٩ — درس مشكلة الأيدى العاملة وإنشاء ورعاية مكاتب تشغيل المتعطلين وتنظيم تشغيل العمال الزراعيين فى المزارع .

١٠ — إبداء الرأى فى كل الخلافات التى تنشأ بين أصحاب الأراضى والمنتجين والعمال ، ولها صيغة عامة .

١١ — جمع وتفسير العرف الزراعى المحلى توطئة لاستعماله عند التحكيم الاختيارى أو عند التقاضى .

حقوق الغرف الزراعية :

يقتضى الحال وقد تعددت أغراض الغرف الزراعية ذات المدى الواسع فى البحث والتنفيذ أن تكون لها حقوق مشروعة تحقق بها الوصول إلى هذه الأغراض . وقد اختلفت هذه الحقوق والسلطات باختلاف الدول تمشياً مع اختلاف حالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتشريعية وأهمها :

١ — أن تكون لها شخصية معنوية .

٢ — أن تخضع لإشراف وزارة الزراعة .

٣ — أن تحصل على نسبة معينة من مجموع الضرائب العقارية التى تحصلها الحكومة فى دائرة الغرفة .

٤ — أن تؤول اليها الضرائب التى يفرضها القانون لصالح الغرفة .

٥ — اعتبارها من المؤسسات العامة والهيئات الاستشارية أمام الحكومة والسلطات الأخرى فيما يتعلق بشئون الزراعة والاقتصاد الأهلى بوجه عام ، وكذلك فى الشئون الاجتماعية .

٦ — تستطيع الغرف الزراعية أن تعقد اجتماعاتها فى أماكن تقع فى مناطق اختصاصها ، وخارج مراكزها الرئيسية إذا دعت الظروف لبحث المشاكل القائمة فى تلك الجهات .

٧ — تقدم السلطات الحكومية والهيئات الأخرى ومؤسساتها للغرف الزراعية أو وكلائها جميع البيانات والاستعلامات اللازمة لتسيير أعمالها .

العضـــوية :

كما تعددت الأغراض والحقوق ، فقد اختلفت العضوية فى الغرف الزراعية باختلاف الدول الداعية إليها ، وان كانت تتفق فى أسس الاشتراك فيها من الناحية الموضوعية ، وتختلف قليلا أو كثيراً فى الناحية التطبيقية .

ففى يوغوسلافيا مثلا المشتركون فى الغرف الزراعية هم :

١ — أصحاب الأملاك الزراعية والمشتغلون أو أصحاب الغابات الذين يدفعون ضريبة وغيرهم .

٢ — أصحاب المزارع والمزارعون والقائمون بإدارة الأملاك الزراعية ، وأصحاب الغابات والمشتغلون بتربية النحل والصيادون وغيرهم ، إذا ما طلبوا من الغرفة التى تقع فى دائرتهم اعتبارهم مشتركين بها وتابعين لها .

٣ — أصحاب الأملاك الزراعية والمشتغلون بها ، إذا كانوا يملكون أطيانا أو عزبا أو غابات ، أو يديرون أملاكا فى مديريات متعددة يعتبرون تابعين للغرف الزراعية التى تقع فى منطقتها محال إقامتهم الدائمة .

وفى بلغاريا ، يشترط فى كل من له حق الترشيح للعضوية :

١ — أن يكون بالغا من العمر ثلاثين سنة ، وملما بالقراءة والكتابة .

٢ — أن يكون قائما بإدارة واستثمار الأطيان الزراعية .

٣ — أن يكون من الحاصلين على شهادات عالية فى العلوم الزراعية ، أو فى علم استثمار الغابات أو فى الطب البيطرى .

٤ — أن يكون — أو سبق له أن كان — مؤجراً أو وكيلا لإحدى الدوائر الزراعية أو الغابات .

وهكذا تعددت النصوص الخاصة بالتكوين والعضوية ومجالس الإدارة والمراقبة بما اقتضاه الحال بالنسبة لمختلف البلدان التى أخذت فى إنشاء الغرف الزراعية ببلاد العالم القديم .

الإرشاد الزراعى فى الولايات المتحدة الأمريكية :

أما فى بلاد العالم الحديث . وتمثله الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن تحقيق الأغراض التى رمت اليها الغرف الزراعية فى بلاد العالم القديم ، قد تولته وزارة الزراعة الأمريكية بما لها من نظام فذ دقيق التنفيذ تهيأت له البلاد بنظامها الاجتماعى الآلى والوعى الفردى المكتمل .

ذلك أن مهمة قسم الإرشاد الزراعى بوزارة الزراعة الأمريكية — وهو أهم وأكبر أقسام الوزارة — هى الاتصال بالزراع وإرشادهم فى جميع المسائل المرتبطة بحياتهم أو عملهم وتفهيمهم مشروعات الحكومة وتعليماتها ، كما يطلع موظفوه على رغبات المزارعين ويتعرفون احتياجاتهم ويتبادلون وإياهم المشورة والرأى فرادى وجماعات .

وعدد موظفى قسم الإرشاد المذكور نحو ٨٢ موظفا فى الإدارة العامة للقسم بواشنجتون ، وله فى كل ولاية مدير ومساعد له أو وكيل ، وعدد من الموظفين الفنيين لمساعدة المدير ، وفى كل مركز county عدد من عمال القسم ومساعديهم يبلغ ٩٢٠٠ موظف بواقع موظف فنى واحد لكل ٢٢٠٠ مزارع ، يضاف إلى أولئك الموظفين نحو خمسين ألف شخص ، انتدبوا من المزارع ليحملوا رسالة القسم إلى المزارعين ، ويسمون زعماء الجماعات County Leader وحتى يكون تمثيل المزارعين كاملا ضمت طبقة أخرى من الزراع يسمون زعماء الجيره Neighbourhcod Leader بلغ عددهم ٦٥٠،٠٠٠ شخص ، وإتماما للقيام بمختلف المشروعات الاقتصادية والزراعية انتخب أيضا نحو ٧٥٠،٠٠٠ زعيم محلى متطوع Volunteer Local Project Leader من بين الزراع .

ويعمل موظفو قسم الإرشاد على الاتصال بهؤلاء الزعماء لإرشادهم وتفهيمهم المهام التى يوكل اليهم نشرها بين الزراع من ناحيتهم الرسمية ، كما يعملون على تحقيق المصالح الزراعية وفقاً لنظام تبادل الرأى والتعاون الصادق بين الفرد والجماعة من الناحية الأخرى ، كما يؤدون خدمات عامة بالدعاية للمشروعات التى تتطلبها البلاد ويعقدون اجتماعات للمناقشة فى المسائل العامة .

ومن أعمال هذا القسم علاوة على ما تقدم إقامة المعارض المحلية ، وعرض الأفلام وإرشاد أهالى الريف إلى التدبير المنزلى ، وحث الزراع على اتباع نتائج البحوث الفنية فى زراعة الحاصلات وتربية الحيوان والصناعات الزراعية ، ونشر التعاليم الصحية والاقتصادية ، والقسم بهذا النظام التكوينى والعلمى هو الصلة المباشرة بين الزراع والسلطات الرسمية ، وبهذه الوسائل العلمية والتطبيقية وبالنظم الدقيقة لتسويق الحاصلات لم يشعر المزارعون بالحاجة إلى تكتلهم فى غرف زراعية ، كما هو الحال فى بلاد العالم القديم .

كيف بدأت فكرة الغرف التجارية فى مصر :

يسرنى أن أسجل هنا أن لسعادة حسين عنان باشا فضل السبق فى التفكير فى إدخال هذا النظام بمصر ، إذ رأى — وكان سكرتيراً عاما لوزارة الزراعة عام ١٩٣٩ — تأليف لجنة لبحث ودراسة هذا الموضوع ، واقتراح المشروع المحقق لنجاح هذا النظام فى البلاد ، وعملت اللجنة منذ أولى جلساتها فى ١٥ أبريل سنة ١٩٣٩ على استعراض عناصر البحث ، وحددت مجالات الفحص بإقرار مبدأين :

١ — البدء فى إنشاء غرف زراعية مركزية (فى المراكز الإدارية) .

٢ — أن يكون للغرف الزراعية المركزية الحق فى إنشاء شعب قروية فى القرى التابعة لهذا المركز حسب الاحتياج .

واهتدت اللجنة فى توجيهاتها بقانون الجمعيات الزراعية بفرنسا فى تحديد وظيفة وأغراض هذه الغرف ، ثم والت أبحاثها لتحديد اختصاصها وفقاً لما اتبع فى الممالك الأجنبية المختلفة التى تهتم بشئون الزراعة ، كألمانيا ويوغوسلافيا ولتوانيا ورومانيا

والنمسا والمجر ، واختتمت فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ دراساتها وأبحاثها ، وكانت تحدوها فى ذلك الرغبة الصادقة والوعى الوطنى لكى تقدم مشروع قانون كامل للغرف الزراعية فى مصر مشفوعاً بمذكرة تفسيرية له .

بهذا المشروع ، عملت اللجنة على تمصير ما اقتبسته عن البلاد الأخرى وفى حدود الامكانيات المحلية ، وأقل مايقال إنه مشروع يحقق الخطوات الأولى لإشراك الفلاح فى شئونه الزراعية إشراكا مباشرا ، وهذا هو أحد الأسس الديمقراطية الصحيحة فى توجيه الفرد نحو تقدير واجبه الدستورى كمواطن حر ، وهو من جهة أخرى المدرسة الأولية لمرانة الفرد على حقوقه الدستورية فى الانتخاب .

مشروع قانون الغرف الزراعية فى مصر :

وضع هذا المشروع فى ثمان وعشرين مادة :

الباب الأول — أحكام عامة — من المادة [١] إلى المادة [٣]
الباب الثانى — الغرف الزراعية المركزية — « « [٤] « « [٢٢]
الباب الثالث — غرف المديريات — « « [٢٥] « « [٢٨]

وتضمنت مذكرته التفسيرية ، إمكان تكوين مجلس عام للغرف الزراعية يجتمع بالقاهرة تحت رياسة معالى وزير الزراعة .

وقد عرّف المشروع المذكور الغرف الزراعية المصرية بأنها هيئات تنشأ للعناية بالمصالح الزراعية وحمايتها وتشجيعها ، وتعتبر من المؤسسات العامة والهيئات الاستشارية أمام السلطات الحكومية والهيئات الأخرى ، وذلك فيما يتعلق بالشئون الزراعية والاقتصادية .

ويكون إنشاؤها بقرار من وزير الزراعة ، وتكون لها الشخصية المعنوية ، ولها أن تقبل التبرعات التى ترد اليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، ولايجوز لها أن تقدم أية مساعدة أو معونة بالذات أو بالواسطة للأحزاب السياسية .

ولم يحتم مشروع القانون أن توجد غرفة زراعية لكل مركز ، بل ترك ذلك للإمكانيات العامة والخاصة لكل عاصمة مركز ، كما راعى أن يكون انتخاب أعضاء

الغرفة وفقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات ، وأن يكون عدد المنتخبين عن المركز ستة ، ومدة العضويه ست سنوات ، على أن يخرج نصفهم بالاقتراع بعد الثلاث سنوات الأولى ، وجعل الحد الأدنى لسن العضو ٢٥ سنة بدلا من ٣٠ سنة ، واشترط فى العضو أن يكون مشتغلا بالزراعة . ويعتبر مشتغلا بالزراعة كل مالك لأكثر من خمسة أفدنة ، وكل مستأجر لأكثر من خمسة وعشرين فداناً وكل مدير لإحدى الدوائر الزراعية أو الشركات الزراعية ، وخريجو المعاهد العلمية الزراعية أو البيطرية يعتبرون مشتغلين بها ، على شرط أن يكونوا قد مارسوا الأعمال الزراعية أو البيطرية ثلاث سنوات على الأقل . وهناك ثلاثة أعضاء يعينهم وزير الزراعة من بين زراع المركز الممتازين ويفضل منهم الحاصلون على مؤهلات دراسية زراعية ومدة عضويتهم ثلاث سنوات ، ويكون تعيينهم عقب نتيجة عملية الانتخاب السالفة الذكر . ويعين أعضاء بالغرفة بحكم وظائفهم مفتش الزراعة ، وباشمهندس رى المديرية ولا يتناول الأعضاء المنتخبون من هؤلاء أو المعينون أجراً على عضويتهم .

أما واجباتها وأعمالها ونشاطها ، فتتلخص فى تمثيل مصالح الزراع بالمركز أمام الدولة وأمام الهيئات النظامية الأخرى ذات الصبغة العامة ، وعليها أن تبدى رأيها وتقدم مقترحاتها عن هذه المصالح للجهات المذكورة ، كما أن لها أن تطلب البيانات اللازمة من هذه الهيئات وأن تبدى لها الرغبات المرتبطة بشئون المركز زراعياً واقتصادياً واجتماعياً .

ويقرر مشروع القانون أن يؤخذ رأى الغرفة الزراعية مقدما فى تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة والإنتاج الزراعى ، والرى والتعليم الزراعى ، وعرض أرض زراعية ملك للدولة للبيع فى دائرة المركز ، كما يجب أخذ رأيها فى حالة العدول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها أو فى تحديد المناطق المخصصة لزروع معينة فى المراكز أو إنشاء أو إبطال ترع أو مصارف أو طرق عمومية خاصة بالمركز .

هذا وتكلف الغرف الزراعية بالمساعدة فى جمع البيانات الإحصائية والمساهمة بكافة الوسائل فى الأبحاث الخاصة بالانتاج الزراعى أو الحيوانى أو الاقتصاد الزراعى

وتحقيق استفادة زراع المركز بنتائج هذه الأبحاث بكافة وسائل الإرشاد والتشجيع ومن ذلك تقرير جوائز مالية. وتنظيم معارض ومؤتمرات محلية وغير ذلك ، وإعداد تقارير سنوية عن الحالة الزراعية بالمركز وإبداء وتنفيذ المقترحات التى تؤدى إلى تحسينها وحماية مصالح الزراع .

وعليها أن تساعد أيضاً فى تطبيق القوانين الزراعية وإنشاء الجمعيات التعاونية وأندية الزراع والمدارس المتنقلة وكافة المؤسسات التى تنهض بالزراعة أو بالمشتغلين بكافة فروع الزراعة .

كما أنها تعمل على ايجاد أو إعادة مؤسسات ذات منفعة زراعية عامة والاشتراك مع الغرف التجارية متى كانت هذه المؤسسات ذات منفعة تجارية ، كما أنها تعين محكمين للفصل فى المنازعات الزراعية ومايمت اليها بصلة فى المنطقة الواقعة فى دائرة اختصاصها .

وحتى يقدر أعضاء الغرفة المنتخبون واجبهم الوطنى والدستورى ، فإنهم قبل أن يتولوا عملهم، يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك، مطيعين للدستور ولقوانين البلاد، وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق

وحتى يكون إشراف وزارة الزراعة كاملا ، نص مشروع القانون على أنه يجب إخطار مفتش الزراعة فى المديرية بمواعيد اجتماعات الغرفة وجدول أعمالها قبل الجلسات بأسبوع على الأقل ، كما يجب موافاة تفتيش الزراعة بصورة من محاضر جلسات الغرفة بعد أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقادها ، ولوزير الزراعة أن يصدر قرارا بإلغاء القرارات التى تتخذها الغرفة فى مدى ثلاثين يوما من يوم إبلاغها مخالفة آرائها للقوانين أو للنظام العام ، وله كذلك أن يقرر حل أية غرفة زراعية إذا لم تعن بالأعمال التى يفرضها عليها مشروع القانون المذكور ، وله أيضاً أن يفحص ويراجع حسابات الغرفة فى أى وقت .

وقد قسم مشروع القانون إيرادات الغرفة إلى « إيرادات عادية » وهى الإعانة التى تقررها لها سنوياً الغرفة الزراعية للمـــديرية ، وإيراد الممتلكات وما تمنحه من الهيئات والعطايا أو من الرسوم أو الأجور التى تستحق لها من خدمات تؤديها للزراع. و « إيرادات غير عادية » وهى الأموال الناتجة من التصرف فى أموال الهيئات

والعطايا والمنح ، أو من ممتلكاتها من عقار أو أملاك ذات قيمة أو من قروض تقرضها إياها وزارة الزراعة وغيرها .

وتوثيقاً لأواصر الصلة بين شتى الغرف المركزية فى المديرية الواحدة قرر مشروع القانون أن تنشأ فى عواصم المديريات غرف زراعية لفحص المسائل المشتركة بين غرف المراكز، على أن تتكون غرفة المديرية من عضوين يعينهما وزير الزراعة من زراع المديرية عامة ، وثلاثة أعضاء ينتدبون عن كل غرفة من الغرف المركزية ومدة العضوية فى غرفة المديرية سنتان ، كما أن لمفتش الزراعة ورؤساء المصالح بالمديرية أن يحضروا جلسات هذه الغرفة ، على أن تكون آراؤهم استشارية فقط ، وضمانا لحسن سير أعمالها الادارية والمالية قد خصص لها القانون ٢٠ ٪ من مجموع الرسوم لفئات معينة من المحصل لحساب مجلس المديرية ، على أن تتولى غرفة المديرية توزيع هذا المبلغ على الغرف المركزية تبعاً لأهمية الأعمال القائمة بها .

حتى إذا سارت حركة تكوين الغرف الزراعية قدما أمكن تكوين مجلس عام للغرف الزراعية يجتمع بالقاهرة تحت رياسة معالى وزير الزراعة ، ويكون الرأى الذى يدلى فيه أقوى على تمثيل آراء مختلف زراع القطر من المجلس الاستشارى الزراعى الحالى .

وسيترتب والحالة هذه على قيام الغرف الزراعية سقوط الاختصاصات الزراعية لمجالس المديريات ، كما أن إشراف وزارة الزراعة التى ستعنى بتوجيهها إلى مافيه تقدم الزراعة بمختلف جهات الدولة يضمن تعاون الزراع معها فى الغاية الموكول اليها القيام بها .

هذا هو مشروع قانون الغرف الزراعية فى مصر ، وبه تحقيق لخطوة مباركة ترفع مستوى التفكير الزراعى عن طريق إشراك المشتغلين بالزراعة — ملاكا كانوا أو مستأجرين أو غيرهم — فى العمل والعناية بمصالحهم الزراعية وحمايتها وتشجيعها ، وهو فى الوقت ذاته وضع لحجر أساس الديموقراطية الحقة للمواطن الحر ، وما الشورى إلا العمود الفقرى لتكوين الجماعة الصالحة ، كما أنها هى الأسس العملية فى رفع صرح الإصلاح فى المحيط الزراعى .

أرادت الهيئات المسئولة أن يكون للإصلاح الزراعى القروى قانون موضوع وخطة تنفيذية ثابتة فى خطوات مؤسسة على اختيارات ونتائج لها قيمتها العملية ، فصدر قانون الإصلاح الزراعى القروى عام ١٩٤٦ على أنه الوسيلة الوحيدة للتغلب على فقر الفلاح الصغير والنهوض به ورفع مستواه .

قانون الاصلاح الزراعى القروى :

يتلخص هذا القانون فى تقسيم القطر المصرى إلى مجموعات زراعية كل منها خمسة عشر ألفاً من الأفدنة ، وقوامها منشآت ثلاث :

(الأولى) وحدة زراعيـة يشرف عليها مهندس زراعى مقيم فى مقر المجموعة يعاونه خمسة من معاونى الزراعة على الأقل ، وتشمل حقلا نموذجيا يزرع الحاصلات التى تجود فى المنطقة بالطرق والتقاوى ووسائل الخدمة ، وفى المواعيد التى تقررها وزارة الزراعة بناء على نتائج تجاربها ، وإلى جانبه مشتل صغير لإنتاج الشتلات المختلفة من الخضر والفاكهة والأشجار الخشبيـة لتوزيعها على الزراع ، إما بدون ثمن ، وإما بنفقات انتاجها فقط ، ومؤسسة صغيرة للنشر الصناعات الزراعية الريفية التى تناسب الانتاج المحلى فى المنطقة ، ومكان لحفظ الأدوات اللازمة لمقـاومة مختلف الآفات الزراعية كالعفارات والرشاشات وغـيرها ، وكذلك مواد المقاومة من كيماويات وما اليها لتجرى المقـاومة فى الوقت المناسب ، وتحتوى الوحدة فضلا عن ذلك على حظيرة للطلائق الممتازة العاليـة الإنتاج من أنواع الحيوان الزراعى المختلفة ، وأخرى لأنواع الدواجن الممتازة .

(الثانية) وحدة بيطرية .

(الثالثة) مجلس زراعى قروى ، يشرف على هاتين الوحدتين ، ويتولى توجيـه وتنظيم الانتـاج الزراعى فى المنطقة ، ويشكل من الموظفين المختصين ومعهم ضعف عددهم من الأهالى يختارون من رؤساء الجمعيات التعاونية والزراع البارزين وأمثالهم .

فوائد المجموعات الزراعية :

١ — إيجاد وسيلة للإرشاد العلمى المثمر أمام الفلاح فى الحقل النموذجى ،

كى يرى بعينه ويلمس بنفسه فضل التقاوى الجيدة ووسائل الفلاحة التى تجرى عليها الوزارة فيقلدها ويتبعها حتى يرفع من مستوى إنتاجه ، وهذا فعلا يؤدى إلى زيادة إيراده وتحسين حاله .

٢ — الحصول على شتلات الخضر والفاكهة الموجودة فى متناول يده مجانا ، وهذا يشجعه على الإكثار من زراعتها والتغذية عليها .

٣ — الحصول على شتلات الأشجار الخشبية مجانا وغرسها على جسور الترع والمساقى والمصارف وحول الحقول .

٤ — تعلم الصناعات الزراعية الريفية التى تناسب إنتاجه وما يتخلف من زراعاته .

٥ — تيسير وسائل مقاومة الآفات الزراعية للفلاح بما يكون فى متناول يده من أدوات وكيماويات يعسر عليه منفرداً الحصول عليها أو معرفة طرق استخدامها .

٦ — الانتفاع بالطلائق الموجودة الممتازة قريبا منه فى تلقيح مواشيه سواء أكان ذلك لغرض اللبن أو للحم أو للصوف ، فضلا عن تيسير اقتناء وتربية الأنواع الممتازة من الدواجن .

٧ — وجود الطبيب البيطرى قريبا منه يساعده فى المحافظة على ثروته الحيوانية من حيث علاج ماشيته ودواجنه وتحصينها بالتلقيح بالأمصال الواقية مجانا .

٧ — سهولة توزيع الأسمدة توزيعا عادلا بين الفلاحين واستبدال التقاوى ، وإجراء عمليات الإحصاء الزراعى المختلفة نظراً لوفرة موظفى الزراعة بالريف وصغر منطقة المعاون .

٩ — الانتفاع بالحقل النموذجى وغيره من منشآت المجموعة فى تعليم أبناء الفلاحين وبناتهم ما يناسب طبيعة كل منهم من أعمال زراعية فنية وصناعات ريفية وغير ذلك .

١٠ — فى المجلس الزراعى يشترك الفلاح فى توجيه انتاجه الزراعى بطريقة منظمة مثمرة مبنية على القواعد الفنية السليمة ، ومتمشية مع أحدث ما وصل إليه الفن الزراعى .

كل هذه وغيرها فوائد تعود على الفلاح الصغير مباشرة إلى جانب المزايا التى يستفيد منها بطريق غير مباشر وهى ليست أقلها شأنا وهى :

١ — رفع المستوى الاجتماعى فى الريف لوجود طائفة من الشباب المثقف الزراعيين والبيطريين المقيمين إقامة دائمة وفعلية وسط الفلاحين .

٢ — توثيق الصلة وإيجاد الثقة بين الفلاح ورسل الوزارة إليه للقضاء على الفكرة السقيمة التى كونها الفلاح عنهم لاقتصار عملهم على تنفيذ القوانين واللوائح الزراعية وما يستتبع ذلك من شعور بالنفور منهم ، إذ أنهم سيصبحون رسل إرشاد وتوجيه ونفع .

٣ — تضييق منطقة المعاون وجعلها بحيث لاتتجاوز ثلاثة آلاف فدان بعد أن كانت أضعاف ذلك .

* * *

لقد كانت هذه الأهداف والأغراض والفوائد والخدمات يرجى أن يتم بتحققها تدريجيا تقدم هذا الريف المصرى وارتفاع مستوى الفلاح إلى درجة يحسده عليها الفلاح الغربى ، لكن الظروف جعلته أمنية تحقق القليل منها فى حدود ضيقة ، حتى لقد دعا ذلك وزارة الزراعة إلى إعادة البحث عن أسباب عدم تنفيذ نصوصه بعد إنشاء نحو أربعين وحدة زراعية فى مختلف المديريات ، وقد سرد هذه الأسباب رئيس إحدى اللجان التى بحثتها فى تقرير له حيث قال : كان من المنتظر بعد إنشاء الوحدات الزراعية أن تتمكن جميع الأقسام الفنية من أداء رسالتها فى الريف بطريقة أدنى وأكبر ، وقد بدا ذلك واضحا فى بعض النواحى حين أنشئت المستشفيات البيطرية ، ووزعت الطلائق كوسيلة من وسائل تحسين الماشية ، وحيث أنشئت مشاتل الفاكهة والخضر وأخذت فى توزيع شتلاتها للطالبين ، وكاد ينحصر عمل الوحدات فى هاتين الناحيتين ، ولم نلاحظ نشاطا جديداً فى النواحى الأخرى ، ولا وضعت برامج للسير عليها أخذاً بيد الزراع وتنظيم انتاجهم . . . الخ إلى أن قال : والواقع أن الوحدات التى أنشئت لم تتم مرافقها ولم تستكمل معداتها حتى الآن ، والواجب يقتضينا أن نعمل لاستكمالها وفقاً لما يتطلبه التقدم الزراعى فى كل منطقة .

وما دمنا نأمل أن تكون الوحدة مصدراً للنشاط ومبعثاً للتقدم فى كل ناحية من نواحى الوزارة ، فإن من الخير بل من الضرورى أن نشعر مختلف أقسام الوزارة بمسئوليتها وما فرضه عليها هذا النظام من واجبات .

والظاهر أن تتبع الوحدات للتفاتيش الزراعية قد أدى إلى السير بها فى اتجاه تطبيقى ، فى حين أن البرامج الفنية المطلوب تطبيقها لم توضع بعد .

وقال فى موضع آخر : « لهذا أرى أن تخرج الوحدات من النطاق الذى أحطناها به ، وأن نكون مجلسا أعلى يتألف من بعض مديرى الأقسام المختصة إن لم يكن منهم جميعا لدراسة حاجة الزراعة فى منطقة كل وحدة للأسباب الفنية المطلوب القيام بها ، بحيث يوجد دستور شامل لكل وحدة فى شتى النواحى ويراجع ذلك فى كل عام » .

* * *

مما سبق يتضح جلياً وبغير تعليق أن قانون الإصلاح الزراعى القروى - وقوامه الوحدة الزراعية - لم يؤد الغرض المقصود منه لأسباب لا تمت لصياغته بصلة . ولا لنقص فى أركانه وأحكامه ، ولكن لعدم إمكان تحقيق تنفيذ أغراضه وأهدافه ومراميه ، لأسباب مالية وإدارية ونظامية على ما يظهر ، وأنه إذا أخذ باقتراح حضرة رئيس اللجنة بتكوين مجلس أعلى من بعض مديرى أقسام الوزارة ، وإيجاد دستور شامل لكل وحدة لصارت الوحدات حقول تجارب إدارية ، فلا يتحقق من بعيد أو من قريب ما هدف إليه قانون الاصلاح الزراعى القروى ، الذى تبين أن ما تم من أهدافه إلى الآن يضعف أملنا فى تمامها قبل عشرات السنين .

أرجو وقد استعرضت مختلف عناصر الغرف الزراعية ، والوحدات الزراعية أن أكون قد عرضت صورة صادقة عن كل منهما ليرى القارىء أيهما كان يجب البدء به فى وضع أسس الاصلاح الزراعى القروى ، عسى أن ييسر الله لنا الفرج لإيماننا بالوطنية العلمية والعملية بعد أن استنفدت الوطنية الارتجالية الكلامية جهدها وعجزت عن تحقيق الآمال فى رفع مستوى الفلاح مادياً واجتماعياً وثقافياً .